اتفاقية ترخيص استخدام النظام(SaaS License Agreement)

لمنصةLEGAL TECH

أولًا: المقدمة

تشكل هذه الاتفاقية عقدًا قانونيًا ملزمًا بين منصةLEGAL TECH ، بصفتها المالكة والمشغلة للنظام والتقنيات والخدمات المرتبطة به، وبين المستخدم أو المكتب القانوني أو الجهة المستفيدة من خدمات المنصة.

وتنظم هذه الاتفاقية شروط منح حق استخدام النظام والخدمات التقنية المرتبطة به وفق نموذج البرمجيات كخدمة(Software as a Service – SaaS) ، وذلك دون نقل ملكية النظام أو أي من مكوناته الفكرية أو التقنية للمستخدم.

ويعد استخدام النظام أو إنشاء حساب أو تفعيل اشتراك أو الوصول إلى أي جزء من خدمات المنصة موافقة صريحة ونهائية وملزمة على جميع أحكام هذه الاتفاقية.

المادة (١): التعريفات

يقصد بالمصطلحات التالية المعاني الموضحة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

- المنصة: منصة LEGAL TECH وجميع أنظمتها وخدماتها ومواقعها وتطبيقاتها وقواعد بياناتها وواجهاتها البرمجية.
- الشركة: الجهة المالكة والمشغلة للمنصة.
- النظام: البرمجيات والحلول والأنظمة الإلكترونية المقدمة عبر المنصة.
- الترخيص: حق استخدام محدود وغير حصري وغير قابل للنقل أو البيع يمنح للمستخدم وفق هذه الاتفاقية.
- المستخدم: أي شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم النظام.
- المكتب القانوني: أي منشأة قانونية أو مكتب محاماة يستخدم النظام.
- الاشتراك: الباقة أو المدة التعاقدية التي تسمح باستخدام خدمات النظام.
- البيانات: جميع البيانات والمحتويات والملفات المدخلة أو المرفوعة أو المعالجة عبر النظام.
- الخدمات السحابية: الخدمات التقنية الاستضافة عبر الإنترنت والبنية التحتية المرتبطة بها.
- واجهات :API الواجهات البرمجية التي تتيح التكامل مع أنظمة خارجية.
- الملكية الفكرية: جميع الحقوق المتعلقة بالكود البرمجي والتصميمات والخوارزميات، وقواعد البيانات والعلامات التجارية والمحتوى.

المادة (٢): طبيعة الترخيص

١. تمنح المنصة المستخدم ترخيصًا محدودًا وغير حصري وغير قابل للتحويل أو البيع أو التأجير لاستخدام النظام خلال مدة الاشتراك الفعالة فقط.

٢. لا يترتب على هذه الاتفاقية:
   - نقل ملكية النظام.
   - بيع البرمجيات.
   - منح أي حق في الكود المصدري.
   - منح أي حقوق ملكية فكرية للمستخدم.
٣. يقتصر الترخيص على الاستخدام الداخلي المشروع للخدمات وفق الباقة المفعلة.
٤. يجوز للمنصة تقييد، أو تعديل أو إيقاف بعض الخصائص أو الخدمات وفق الباقة أو السياسات التشغيلية.

المادة (٣): حدود الاستخدام المسموح

يحق للمستخدم خلال مدة الترخيص:

١. استخدام النظام للأغراض القانونية أو التشغيلية المشروعة.
٢. إدارة القضايا والعملاء والمستندات ضمن حدود الباقة.
٣. استخدام الخصائص المفعلة داخل الاشتراك.
٤. الاستفادة من واجهات التكامل المصرح بها.
٥. استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي المسموح بها داخل النظام.

وذلك كله وفق الأنظمة السعودية وهذه الاتفاقية وسياسات المنصة.

المادة (٤): القيود والمحظورات

يحظر على المستخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة القيام بأي مما يلي:

١. نسخ النظام أو إعادة إنتاجه أو استنساخه.
٢. بيع أو إعادة ترخيص أو إعادة توزيع النظام.
٣. تأجير أو استضافة النظام لطرف ثالث دون موافقة خطية.
٤. محاولة استخراج أو الوصول للكود المصدري.
٥. إجراء هندسة عكسية أو تفكيك أو تحليل النظام.
٦. تجاوز القيود الفنية أو الأمنية.
٧. محاولة اختراق النظام أو الخوادم أو قواعد البيانات.
٨. إجراء اختبارات اختراق دون تصريح خطي.

٩. استخدام أدوات آلية تؤثر على استقرار النظام.

١٠. إساءة استخدام واجهات API.

١١. تجاوز حدود الاستخدام أو الحصص المقررة.

١٢. مشاركة الحسابات بصورة غير مصرح بها.

١٣. إنشاء خدمات منافسة اعتمادًا على النظام أو مكوناته.

١٤. إزالة حقوق الملكية الفكرية أو الشعارات أو الإشعارات القانونية.

١٥. استخدام النظام في أنشطة مخالفة للأنظمة السعودية.

ويعد أي إخلال بذلك انتهاكًا جوهريًا يخول المنصة اتخاذ الإجراءات النظامية والتقنية اللازمة.

المادة (٥): الملكية الفكرية

١. جميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالنظام مملوكة حصريًا للمنصة أو للجهات المرخصة لها.

٢. يشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- الكود البرمجي.
- قواعد البيانات.
- التصاميم.
- البنية التقنية.
- الخوارزميات.
- نماذج الذكاء الاصطناعي.
- الشعارات والعلامات التجارية.
- واجهات المستخدم.
- التقارير الفنية.
- واجهات API.
- الوثائق الفنية والتشغيلية.

٣. لا يكتسب المستخدم أي حق ملكية نتيجة استخدامه للنظام.

٤. جميع الحقوق غير الممنوحة صراحة للمستخدم تعتبر محفوظة للمنصة.

المادة (٦): البيانات والمحتوى

١. يحتفظ المستخدم بملكية البيانات والمحتويات التي يقوم بإدخالها أو رفعها للنظام.

٢. يمنح المستخدم المنصة ترخيصًا تقنيًا محدودًا لمعالجة البيانات وتشغيل الخدمات وتحسين الأداء والنسخ الاحتياطي والحماية الأمنية.

٣. يتحمل المستخدم كامل المسؤولية عن:

- صحة البيانات.
- نظامية المحتوى.
- سلامة المستندات.
- الحصول على التصاريح والموافقات اللازمة.

٤. يحظر رفع أي محتوى:

- غير مشروع.
- مزور.
- مخالف للأنظمة.
- ضار تقنيًا.
- منتهك للخصوصية أو الملكية الفكرية.

المادة (٧): الباقات والاشتراكات

١. تخضع الخدمات للباقات والأسعار المعتمدة من المنصة.

٢. يجوز للمنصة:

- تعديل الباقات.
- تعديل الرسوم.
- إضافة أو إلغاء خصائص.
- تحديث حدود الاستخدام.

٣. لا تعتبر الرسوم المدفوعة قابلة للاسترداد إلا وفق سياسة الاسترجاع المعتمدة.

٤. يلتزم المستخدم بسداد جميع الرسوم والضرائب والالتزامات المالية المستحقة.

٥. يحق للمنصة تعليق أو تقييد الخدمات عند التأخر بالسداد.

المادة (٨): الخدمات السحابية والاستضافة

١. تعمل المنصة وفق نموذج الخدمات السحابية والاستضافة الإلكترونية.

٢. يجوز للمنصة الاستعانة بمزودي خدمات وتقنيات واستضافة داخل المملكة أو خارجها وفق الضوابط النظامية.

٣. يقر المستخدم بأن الخدمة قد تتأثر أحيانًا بـ:
   - أعمال الصيانة.
   - التحديثات.
   - الأعطال التقنية.
   - انقطاع الاتصالات.
   - الهجمات السيبرانية.
   - الظروف الخارجة عن السيطرة.
٤. لا تضمن المنصة التشغيل دون انقطاع دائم.

المادة (٩): الذكاء الاصطناعي

١. قد تتضمن المنصة خدمات أو أدوات تعتمد على الذكاء الاصطناعي.
٢. جميع المخرجات:
   - ذات طبيعة تقنية مساعدة.
   - لا تمثل رأيًا قانونيًا نهائيًا.
   - لا تغني عن مراجعة محامٍ مرخص.
٣. يتحمل المستخدم كامل المسؤولية عن:
   - مراجعة المخرجات.
   - اعتمادها.
   - استخدامها النظامي.
٤. لا تتحمل المنصة أي مسؤولية عن:
   - قرارات اتخذت بناءً على المخرجات.
   - خسائر أو أضرار ناتجة عن الاعتماد عليها.
   - أخطاء أو نتائج غير مكتملة.

المادة (١٠): أمن المعلومات

تتخذ المنصة تدابير تقنية وتنظيمية معقولة لحماية النظام والبيانات، بما يشمل:

- إدارة الصلاحيات.
- التشفير.

- المراقبة الأمنية.
- النسخ الاحتياطي.
- الحماية من الاختراقات.

ومع ذلك، لا يمكن ضمان الحماية المطلقة لأي نظام إلكتروني.

ويتحمل المستخدم مسؤولية:

- حماية حسابه.
- سرية كلمات المرور.
- حماية أجهزته وشبكاته الداخلية.

المادة (١١): واجهات API والتكاملات

١. يجوز للمنصة توفير واجهات API أو تكاملات خارجية.

٢. يلتزم المستخدم بعدم:

   - إساءة استخدام الواجهات.
   - تجاوز الحدود الفنية.
   - مشاركة مفاتيح API.
   - تنفيذ عمليات غير مصرح بها.

٣. يجوز للمنصة:

   - تقييد الواجهات.
   - مراقبة الاستخدام.
   - إيقاف أي تكامل مخالف.

٤. يتحمل المستخدم كامل المسؤولية عن الأنظمة الخارجية المرتبطة بحسابه.

المادة (١٢): السرية

يلتزم المستخدم بالحفاظ على سرية:

- المعلومات التقنية.
- البنية التشغيلية.
- البيانات غير العامة.
- الوثائق الفنية.

- المعلومات التجارية الخاصة بالمنصة.

ولا يجوز الإفصاح عنها أو استغلالها دون موافقة خطية مسبقة.

المادة (١٣): حدود المسؤولية

١. تقدم الخدمات "كما هي" و"حسب التوفر."

٢. لا تقدم المنصة أي ضمانات صريحة أو ضمنية بشأن:

   - خلو الخدمة من الأخطاء.
   - توافق الخدمة مع جميع المتطلبات.
   - عدم الانقطاع.
   - تحقيق نتائج معينة.

٣. لا تتحمل المنصة المسؤولية عن:

   - فقدان البيانات.
   - توقف الأعمال.
   - الأضرار غير المباشرة.
   - خسائر الأرباح.
   - أخطاء المستخدمين.
   - إساءة الاستخدام.
   - أعطال مزودي الخدمة الخارجيين.

٤. لا تتجاوز مسؤولية المنصة – في جميع الأحوال – قيمة الاشتراك المدفوع عن آخر فترة اشتراك فعالة.

المادة (١٤): الإيقاف وإنهاء الترخيص

يجوز للمنصة تعليق أو إنهاء الترخيص فورًا دون إشعار مسبق عند:

١. مخالفة الاتفاقية.

٢. إساءة استخدام النظام.

٣. محاولة الاختراق أو العبث.

٤. انتهاك الأنظمة السعودية.

٥. التأخر في السداد.

٦. الإضرار باستقرار النظام أو سمعته.

وعند إنهاء الترخيص:

- يوقف حق الاستخدام فورًا.
- يجوز تقييد الوصول للبيانات وفق السياسات النظامية والتشغيلية.
- لا يترتب على الإنهاء أي تعويض للمستخدم.

المادة (١٥): التحديثات والتعديلات

يجوز للمنصة:

- تحديث النظام.
- تعديل الخصائص.
- تغيير البنية الفنية.
- تحديث الاتفاقية.
- إضافة خدمات أو إزالة بعضها.

ويعد استمرار المستخدم في استخدام النظام موافقة على تلك التعديلات.

المادة (١٦): الامتثال النظامي

يلتزم المستخدم باستخدام النظام بما يتوافق مع:

- أنظمة المملكة العربية السعودية.
- أنظمة حماية البيانات.
- أنظمة الجرائم المعلوماتية.
- أنظمة الملكية الفكرية.
- الأنظمة المهنية والتنظيمية ذات العلاقة.

ويتحمل المستخدم وحده مسؤولية أي مخالفة نظامية ناتجة عن استخدامه.

المادة (١٧): القوة القاهرة

لا تتحمل المنصة المسؤولية عن أي إخفاق أو تأخير أو تعطل ناتج عن ظروف خارجة عن الإرادة، ومنها:

- الكوارث الطبيعية.
- انقطاع الإنترنت أو الكهرباء.

- الهجمات السيبرانية.
- القرارات الحكومية.
- الأعطال الكبرى.
- الظروف الطارئة.

المادة (١٨): النظام الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

تخضع هذه الاتفاقية لأنظمة المملكة العربية السعودية.

وتختص المحاكم المختصة داخل المملكة العربية السعودية حصريًا بالنظر في أي نزاع ينشأ عن هذه الاتفاقية أو استخدام النظام.

المادة (١٩): الإقرار النهائي

يقر المستخدم بأنه:

- قرأ هذه الاتفاقية بعناية.
- فهم جميع أحكامها.
- وافق عليها موافقة كاملة ونهائية وملزمة.
- يدرك أن الترخيص هو حق استخدام محدود وليس بيعًا للنظام أو نقلًا لملكيته.

آخر تحديث: يونيو ٢٠٢٦.